

الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة (1981-2017) - دراسة قياسية¹

ساهرة حسين زين الثعلبي

أستاذ مساعد- علوم إحصاء- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة- العراق
sahera_althalabi@yahoo.com

سكنه جهيه فرج الثعلبي

أستاذ مساعد- علوم اقتصاد- مركز دراسات البصرة والخليج العربي- العراق

ريسان عبد الإمام خزل

مدرس دكتور- علوم إحصاء- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة البصرة- العراق

المخلص:

ان أغلب الدول تنظر إلى الاستثمار على أنه حتمية وضرورة للنمو الاقتصادي، وعنصر حساس وأداة فعّالة للنهوض بالاقتصاد، لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد البشرية، إلا أنّ إدارة الاستثمار وتوجيهه هو المفتاح الأساسي والوجهة الضرورية لخدمة التنمية الاقتصادية.

فهذه الدراسة تهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين نمو الاستثمارات البينية والنمو الاقتصادي في الاجلين الطويل والقصير، اعتماداً على فرضية "كالدور" فغطت الدراسة بيانات سنوية للمدة (1981-2017)، وتم استخدام سببية كرانجر واختبار التكامل المشترك ومتجه نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرين وطبيعة العلاقة التوازنية في الاجلين الطويل والقصير، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد، تتجه من النمو الاقتصادي الى نمو الاستثمارات البينية في الأجل الطويل، وكان التفسير المحتمل يرجع للأزمة المالية التي امتدت آثارها إلى كافة القطاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان العربية المستمر واندلاع الثورات العربية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان يتزايد من بداية مدة الدراسة حتى نهايتها وهذا يدل على أنّ هناك متغيرات أخرى كانت تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مثل الاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع أسعار النفط وكذلك مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة له.

الكلمات المفتاحية: فرضية كالدور للنمو ، الاستثمارات البينية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، متجه تصحيح الخطأ، سببية كرانجر.



المقدمة:

تعد للاستثمارات العربية البينية دور كبير في النمو الاقتصادي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول العربية بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال ، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، لذا بدأت البلدان النامية تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز مشجعة للمستثمرين، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية فقط وانما في نقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الاجنبي هي عملية غير تلقائية وإنما عملية مخططة وتستند الى الإدارة الرشيدة. لذا عملت الدول العربية على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم وتحديث الأنظمة والقوانين والتشريعات المتحكمة بالاستثمار لان لا يكون على حساب التوسع في الاستثمار المحلي وتحقيق

¹ قُدّم هذا البحث في مؤتمر رفاذ الدولي للاقتصاد والأعمال الذي عُقد بتاريخ (١٩-٢٠/أيلول-٢٠١٨). اسطنبول/تركيا

دوره في النمو الاقتصادي، فكلما كان المناخ الاستثماري في البلد المضيف (سواء كان محلياً أو اجنبياً) أفضل كلما كان أثر الاستثمارات العربية البينية على النمو الاقتصادي أسرع وأقوى، فالحرية الاقتصادية وبسطة الإجراءات ووجود أسواق مالية متطورة وارتفاع مستوى التعليم والتدريب وانخفاض مؤشرات الفساد تزيد كثيراً من مساهمة الاستثمارات في النمو الاقتصادي، وبذلك يصبح من الأهمية بمكان تحليل اتجاهات الاستثمارات العربية البينية، وبيان الدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وفي تقدم وتطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، كما تبين إن مناخ الاستثمار يتحسس بشكل كبير للأوضاع السياسية والذي انعكس من التطورات الأخيرة في البلدان العربية مما اثر على تراجع معدلات الاستثمار في المنطقة.

حاولت العديد من النظريات تفسير آليات ومحددات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية منذ بدايات القرن العشرين، ومن أبرزها دراسات كالدور* الذي حاول أن يقدم نموذجاً لسبب تباطؤ النمو في المملكة المتحدة، وازداد الاهتمام بقانون كالدور في الأوساط العلمية، لأن القوانين والنماذج الأخرى الهادفة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود لم تقدم تحليلاً واضحاً عند تطبيقها في الدول النامية، أو تلك التي في طور اللحاق باقتصادات الدول المتقدمة في المدى المتوسط.

مشكلة الدراسة:

تناقش هذه الدراسة واقع الاستثمارات العربية البينية والمعوقات التي تواجه الاستثمارات العربية البينية وما مدى مساهمة الدول العربية في هذه الاستثمارات، والعلاقة التي تربط الاستثمارات البينية العربية والنمو الاقتصادي، وقياس وطبيعة اتجاه هذه العلاقة وتحديد شكلها.

فرضية الدراسة:

يمكن للاستثمارات العربية البينية ان تمثل إطاراً فاعلاً في تحقيق النمو الاقتصادي العربي، إذا تمت معالجة معوقات الاستثمار البيئي في الدول العربية وأداره الاستثمارات باتجاه استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في مشروعات عملاقة مشتركة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، لذا تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها على وفق الآتي:

١. توجد علاقة بين نمو الاستثمارات البينية والنمو الاقتصادي.
٢. تؤدي نمو الاستثمارات البينية الى النمو الاقتصادي.
٣. يؤدي النمو الاقتصادي الى نمو الاستثمارات البينية.
٤. توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي وبين نمو الاستثمارات البينية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان المحاور الآتية:

١. بيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرين مستقرة من عدمها، واستخدام اختبارات جذر الوحدة لجعلها مستقرة.
٢. الكشف عن طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيري الدراسة وفق قانون كالدور.
٣. إبراز أهمية استخدام منهجية التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ واختبار واختبارات السببية للسلاسل الزمنية.

أهمية البحث:

يعد الاستثمار بمفهومه الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي، فهو المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطه بالتكوين الرأسمالي، وزيادة قدرات الاقتصاد في الإنتاج والتطوير والتجديد وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق النمو الاقتصادي، وهنا تكمن أهمية الدراسة في التقدير الطويل الأجل للعلاقة بين متغيري الدراسة، وبيان العلاقة السببية بينهما، باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي الحديثة، مما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية، كما يقوي العلاقات بين الأقطار العربية لارتباطها بتلبية حاجات أساسية في الدول العربية، وكذلك تسلط الدراسة الضوء على ندرة الدراسات القياسية المتعلقة باستخدام قانون كالدور للعلاقة بين الاستثمار البيئي والنمو الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية لبيانات سنوية حقيقية تخص اقتصاد الدول العربية (النتائج المحلي الاجمالي والاستثمارات البينية) للمدة (1981-2017) واستخدمت الأساليب القياسية والاحصائية لدراسة العلاقة بين الاستثمارات العربية البينية والنمو الاقتصادي (النتائج المحلي الاجمالي)، وذلك باستخدام اختبار جذر الوحدة واسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ والعلاقة السببية للمد (١٩٨١-٢٠١٧).

تم تقسيم الدراسة إلى جانبين تناول الجانب النظري الإطار المفاهيمي للاستثمار العربية البينية، فيما تطرق الجانب التطبيقي إلى الأساليب القياسية وتحليل النتائج واختتمت الدراسة ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: الجانب النظري : مفهوم وطبيعة وإشكال الاستثمارات البينية:

١,١ مفهوم الاستثمارات البينية: تمثل هذه الاستثمارات بالتدفقات الفعلية لرؤوس الأموال (الخاصة والحكومية) التي تكون فيما بين الدول العربية، على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية البينية بسبب الفوائض المالية التي تحققها الدول العربية، للتوظيف إلا إن الواقع يكشف تدنياً واضحاً في الاقتصادات العربية وهذا معناه إن هناك مشاكل تقف وراء ذلك لذا يجب البحث عن تلك المشاكل والمناخ الاستثماري السائد في البلاد العربية وإمكانية تطورها. وقبل إن نتطرق إلى مفهوم الاستثمار البيني يجب إن نتعرف على طبيعة الاستثمارات البينية بصورة عامة.

٢,١ طبيعة الاستثمارات البينية:

يستمد الاستثمار مفهومه من علم الاقتصاد وهو على صله وثيقة بمجموعه أخرى من المفاهيم أهمها الدخل، الاستهلاك، الادخار والاقتراض، لم يكن الاستثمار معروفاً قديماً وبالذات على المستوى الدولي حيث ازدهرت عمليات الاستثمار في الفترة من الخمسينات وحتى بداية السبعينات، باعتبار إن أغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين تمتلك ثروات طبيعية هائلة و الدول الصناعية وشركاتها بالحصول على امتيازات استثمارية للتنقيب عن هذه الثروات (شكري وآخرون، 2012)، ثم تطورت نوعيه الاستثمار في الدول العربية بالشكل الذي نراه حالياً وذلك عن طريق مشاركته رأس المال الأجنبي لرأس المال الوطني أو انتقال وجذب الأموال من مكان إلى آخر ومنهم من عرفه لتوظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والتعريف الأكثر شيوعاً انتقال رؤوس الأموال التقنيات الفنية والإدارية الأجنبية المتطورة لإحداث تطور اقتصادي والاستثمار القادم من الخارج المالك لرؤوس الأموال والمساهم في إنشاء مشروعات استثمارية في اقتصاد ما من قبل مؤسسه قائمه في اقتصاد آخر (حاتم، ٢٠١٤)، وتعد أيضاً احد مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكله القروض الخارجية من جانبين مهمين هما الجانب المالي والتنموي ولأهمية الاستثمار فان الدول التي تولي له أهميه كبيرة و تقرر له ادوار في سياستها الاقتصادية وفي الخطط التنموية ، ويمكن إن ينظر إلى الاستثمار من جهة انه ذلك الاستثمار الذي يعمل على جلب الخبرات والمهارات الفنية والتقنية ويسمح بتحويل التكنولوجيا ويوفر فرص العمل ، وينقسم الاستثمار إلى نوعين أولهما المحلي ويعتمد في تمويله على رؤوس الأموال المحلية الناجمة عن تراكم المدخرات والإرباح من الأنشطة الاقتصادية الخاصة والحكومية و ثانياً الاستثمار الأجنبي وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني (عربياً كان أم أجنبياً) ويعتمد في تمويله على رؤوس الأموال الأجنبية وفيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية هناك معايير للتمييز بين أنواعها منها معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار الذي يصنف الاستثمار إلى نوعين هما :-

• الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

• الاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI)

• الاستثمار الأجنبي المباشر

انه الاستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسه ويأخذ شكل تأسيس مؤسسه من طرف المستثمر وحده ومن طرف شركه متعادلة الحصص أو أعاده شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسه في الدول المضيفة، لذلك اعتبر هذا الاستثمار مباشراً (موسى، ٢٠٠٦) كما يعرف بأنه التدفقات المالية الوافدة على دولة غير دولته الأصلية والمستخدمه للغرض الذي يتم التحويل من اجله بالإضافة إلى المشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الأجنبي فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كميته من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرات الفنية والمهارات الإدارية والتسويقية والمالية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (محمد، ٢٠٠٩) ، إما منظمه الاونكتاد تعرف الاستثمار بأنه نوع من الاستثمار الدولي في ظلّه يقوم مقيم في دوله ما بالمساهمة فيه أو امتلاك مشروع في دوله أخرى على إن تكون نسبه الملكية في الأسهم ١٠% (معاوية، ٢٠٠٩).

أما صندوق النقد الدولي فيرى إن الاستثمار الأجنبي حين يمتلك المستثمر ١٠% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى الشركات على إن ترتبط الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة الشركة . ويتبين إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأمد في القطاعات الإنتاجية والخدمية للاقتصاد الوطني كالصناعة والزراعة والطاقة والاتصالات والسياحة وغيرها. (عبد السلام، ١٩٩٩)، ويصنف الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحددات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار إلى الأنواع الآتية: (حسين، ٢٠٠٥)

١. البحث عن المصادر و يهدف إلى استغلال الميزات النسبية للدول ولاسيما تلك المواد الأولية كالطاقة فضلاً عن الاستفادة من رخص العمال هاو وجود عماله منضبطة وكفؤه

٢. البحث عن الأسواق ويهدف عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ولاسيما الدول التي كانت يت التصدير إليها في الفترات السابقة .

٣. البحث عن الكفاءة ويحدث هذا النوع من الاستثمارات في الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة.

٤. البحث عن الأصول الاستراتيجية ويتعلق هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بقيام الشركات المتعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكه لخدمه أهدافها الاستراتيجية. وتختلف فرص ربح الاستثمار المباشر عن الاستثمار غير المباشر في إمكانات الربح للاستثمار المباشر إذ أنها أكبر على المدى الطويل نظرا لأنه يتجه عادة إلى فروع الإنتاج أو الخدمات التي تحقق ربحا في حين تكون إمكانات الربح للاستثمارات غير المباشر على المدى القصير.

• الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يقتصر دور هذا النوع من الاستثمار على تقديم رأس المال إلى جهة معينة دون ان يكون لصاحب المال (المستثمر) أي نوع من الرقابة او المشاركة تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، و من صور الاستثمار غير المباشر شراء سندات الأسهم و شهادات الإيداع المصرفية الدولية و شراء سندات الدين العام و الخاص و شراء القيم المنقولة و الإيداع في المصارف المحلية و شراء الذهب و المعادن و يطلق عليه الاستثمار المحفظي (أياد وصلاح، ٢٠١٣)، و يطلق عليه باستثمار المحفظة نظرا لتعلق هذا النوع من الاستثمار بشراء الأسهم و السندات إي إن هذا الاستثمار تركز في الأسواق المالية يمتلك أفراد أو شركات للأسهم و السندات الخاصة و الحكومية و التداول بها بهدف الربح و تعد بعض المؤسسات المالية الدولية الاستثمار غير مباشر في حاله حيازته على نسبة من الأسهم في السوق المالية اقل من ١٠% (علا، ٢٠١٣)

٣،١ أهداف ودوافع الاستثمار البيئي: إن لكل مستثمر و البلد المضيف له عدد من الأهداف والدوافع وغالبا ما يقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات منها الإدارية ولقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار و فيما يلي أبرز هذه الأهداف و الدوافع: (حسين، ١٩٩٩)

١. الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من صاحبها.
٢. الاستفادة من القوانين التي تمنحها الدول المضيضة للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها و امتيازات تحويل الأموال والعملات الصعبة.
٣. إيجاد أسواق جديدة المنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة و التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
٤. الاستفادة من ميزة هامه في الدول النامية و اغلب الدول المستثمرة فيها حيث إن كلفه الأيدي العاملة و المواد الخام و النقل عادة ما تكون منخفضة بالنسبة للدول المتقدمة وبالتالي تعد هذه الجوانب عامل مشجع للاستثمار .
٥. تحقيق الربح في الدول المضيضة بمستويات تفوق بكثير إرباحها من عملياتها داخل موطنها.
٦. سهوله قيام الشركات الأجنبية بمنافسه الشركات المحلية من حيث جوده الإنتاج و انخفاض الأسعار وأنواع الخدمة.
٧. تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر للدولة لإم.

٤،١ العلاقة بين الاستثمارات العربية البيئية والنمو الاقتصادي

هناك أوضاع عديدة تؤثر على وضع الاستثمارات في الدول العربية منها الأوضاع السياسية والأوضاع الاقتصادية والإدارية والقانونية حيث يعد الاستقرار السياسي عنصرا هاما على جذب الاستثمارات و يجب توفر الأمن والاستقرار لغرض جذب المستثمر فهناك بلدان عربية تعاني من عدم الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي وهذا يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال و خروج الكفاءات فمثلا الكويت والإمارات وعمان والسعودية وقطر تحسن ملحوظ في الاستقرار و تصنف ضمن البلدان ذات درجه مخاطر منخفضة جدا لعام ٢٠١٧، والبحرين من ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة إما الجزائر وتونس والمغرب و كانت درجه المخاطر منخفضة جدا والأردن كانت تتباين بين المعتدلة و المنخفضة المخاطر إما سوريا بسبب الأوضاع السائدة فقد ازدادت درجه المخاطرة لتكون مرتفعه جدا إما مصر واليمن وبسبب الحراك الشعبي والثورة والصراعات الداخلية والتدخل الدولي في اليمن كلها أسباب تجعل المخاطر تزداد إما العراق فيعد من البلدان ذات المخاطر المرتفعة جدا أيضا العوامل الاقتصادية تعد من العوامل الأساسية لدخول الاحتمالات وتعاني الاقتصادات العربية من ضعف القاعدة الإنتاجية والهيكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أو مصدرين للدخل وتفاقم المديونية الخارجية والفجوة التقنية والفقر والبطالة والتبعية الاقتصادية والمالية، إما الأوضاع الإدارية فتعاني البلدان العربية من مشاكل إدارية عديدة مثل الروتين والبيروقراطية في الإجراءات وانجاز المعاملات إي عدم تطوير انظمه المعلومات وعدم دقه البيانات إما الأوضاع القانونية والتشريعية حيث تتمثل بعدم استقرار القوانين وتغيرها المفاجئ والذي يضر بالمستثمر وهذا يؤدي إلى زعزعه الثقة لدى المستثمر (المؤسسة العربية، ٢٠١٧).

٥،١ الدراسات السابقة:

نستعرض في هذه الفقرة بعض الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمارات البيئية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي ومن هذه الدراسات هي: قدم (عابد، ٢٠١٠) دراسة محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البائل، وتهدف الدراسة الى تقدير محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية- اعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي- خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٦) باستخدام التقنيات القياسية الحديثة لبيانات البائل، وظفت الدراسة منهج تحليل البائل لتقدير محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية في اطار التحليل الساكن باستخدام ونماذج المربعات الصغرى المدمجة الاثار الثابتة والعشوائية وفي اطار التحليل الديناميكي باستخدام طريقي وسط المجموعة ووسط المجموعة المدمجة، وتوصلت النتائج بيانات البائل

متكاملة من الدرجة الاولى وفق اختبار جذر الوحدة. وان التجارة البينية الاسلامية تتأثر في المدى القصير سلبا بمعدل التضخم والصادرات وايجابا بالنتائج المحلي الاجمالي، بينما تتأثر سلبا في المدى الطويل بمعدلات التضخم والصادرات ومعدل تذبذب سعر الصرف، وايجابيا بالنتائج المحلي الاجمالي والواردات.

تناولت الباحثة (فايزة ، ٢٠١٠) دراسة الاستثمارات البينية ودورها في تحقق التكامل الاقتصادي، واعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي اضافة الى استخدام بعض الاساليب الاحصائية لتحليل الواقع الاقتصادي في الدول العربية وتحليل المدى الذي وصل اليه الاستثمار البيني للدول العربية، واجراء المقارنات بينهما من اوضاع على المستوى العالمي، واهم ما توصلت اليه الدراسة ان الاستثمارات البينية سجلت زيادة مضطربة خلال السنوات العشر الاخيرة نتيجة عوامل داخلية وخارجية ادت على اتجاه بعض رؤوس الاموال العربية نحو الدول العربية، الا انه هذه الاستثمارات لم تلعب الدور المطلوب منها في تحقيق التكامل الاقتصادي، كما ان هذه الاستثمارات لا يتناسب حجمها مع حجم الاموال العربية المتاحة للاستثمار مما يجعل بعض الدول العربية تفضل الاستثمار خارج حدودها القومية.

قدمت دراسة (رعاد و بلوكاريف، 2016) العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج ARDL وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الاجل بين الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي كما دلت النتائج ان اثر الانفتاح التجاري ذات دلالة احصائية وايجابي واكبر من الاثر الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر وان للتراكم الاجمالي لرأس المال ايضا اثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

هدفت دراسة (هند، ٢٠١٧) الى معرفة اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول العربية كفضاء اقتصادي واحد واستخدمت الدراسة نماذج بيانات البانل ومؤشرات الاحصائية للانحدار المتعدد كما استخدمت التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، وتوصلت الدراسة وجود تأثير ايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية النفطية ولكن هو أكبر من أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية غير النفطية.

هدفت دراسة (عبد الرزاق و مهند، ٢٠١٧) لبيان تأثير الاستثمارات العربية البينية على التنمية الاقتصادية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤) من خلال اخذ مؤشرات الاستثمار في البلدان العربية واعتمدت الدراسة اسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي العام والمنهج التطبيقي، وتوصلت الدراسة الى ضعف اثر هذه الاستثمارات على الناتج المحلي الاجمالي، كما توصلت النتائج الى وجود علاقة طردية ، فضلا عن توصل النتائج الى وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات البينية والناتج المحلي الاجمالي.

٦,١ تحليل أثر الاستثمارات العربية البينية في النمو الاقتصادي في البلدان العربية

بلغت الاستثمارات البينية في البلدان العربية للمدة (١٩٨١-٢٠١٧)، حيث بلغت في عام ١٩٨١ (٧١٠٥٦٢٧٥٤٧٥,٦٣٠) مليون دولار، وارتفعت في عام ١٩٩١ إلى ما يقارب (٧٢١١١٣٠٥٥٩١,٠٥) مليون دولار ، وكانت اعلى قيمة لها خلال هذه المدة بسبب التحسن الإداري واستخدام سياسات ترويج الاستثمار والتي يتم تطبيقها في بلدان عدة، واستكمال برامج الخصخصة، كما كان لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى دور كبير في تخفيض التعريفات الكمركية للبضائع العربية بنسبة (٦٠%) عن المعدل المطبق خلال عام ١٩٩٧ وهي السنة الاولى لتطبيق الاتفاقية (عبد الحميد، ٢٠١٠)، فضلاً عن اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان العربية الناجمة عن تطوير وتحديث اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين البلدان المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني البلدان العربية الأخرى والمقرر بموجب قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم (١١٣٨/د/٧٢) بتاريخ ١٢/٦/٢٠٠٠ ، إذ حررت باللغة العربية في القاهرة وجمعت الـ (١٠) دول الأعضاء ، وقد بلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (١٤,٢٦%)، أما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ في عام ١٩٨١ ما يقارب (١١٢٣٤٥) وارتفع في عام ١٩٩١ ليصل إلى (٧١٩١١٣) مليون دولار، وقد بلغ معدل النمو المركب خلال هذه المدة (٦,١٢%)، ويتبين إن زيادة الاستثمارات البينية أدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المدة (الموقع البريطاني 2014, AON).

أما في عام ٢٠٠٠ فقد بلغت الاستثمارات العربية البينية لتصل إلى (٢٦٤٦,٩) مليون دولار وتميزت هذه المرحلة بزيادة حجم الاستثمارات البينية وبشكل ملحوظ ويعود السبب في ذلك إلى توافر السيولة بسبب النمو في الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة تراكمية للثروات النقدية. فضلاً عن استخدام سياسات ترويج الاستثمار والخصخصة، وإنشاء المدن الصناعية المتكاملة، أم في عام ٢٠١٧ انخفضت الاستثمارات البينية لتصل إلى ما يقارب (٣٢٧٦,١٢) مليون دولار والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي امتدت أثارها إلى كافة القطاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان العربية المستمر واندلاع الثورات العربية وظهرت أثارها على حجم الاستثمارات العربية البينية حيث وصل مقدار الانخفاض إلى ما يقارب (٧٣,٣%) من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦ وتعد نسبة انخفاض كبيره جداً، كما إن هناك تحديات تنموية أخرى مثل معدلات البطالة المرتفعة وزيادة عدد السكان وغيرها. وقد بلغ معدل النمو المركب خلال المدة (٢٠١٧-٢٠٠٠) (٢٩,٤١%)، إما الناتج المحلي الإجمالي فقد وصل إلى (٧٩٤٣٢٠) مليون دولار عام ٢٠١٧ بعد إن كان (٢٧٥٤٠٠٠) مليون دولار عام ٢٠٠٠ إما معدل النمو المركب فقد بلغ ما يقارب (٨,٨٠%) ويلاحظ انخفاض الاستثمارات العربية البينية أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي مما يدل على وجود علاقة بين الاستثمارات البينية والناتج المحلي الإجمالي خلال الأمد الطويل ، يتضح من خلال البيانات إن أثر الاستثمارات البينية في البلدان العربية على الناتج المحلي الإجمالي كانت ضعيفة إلا أن أعلى مستوى لها كان في عام ٢٠٠٥ وأدنى مستوى لها كان

في عام ١٩٩٥ وعلى الرغم من ذلك فإنَّ الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان يتزايد من بداية مدة الدراسة حتى نهايتها وهذا يدل على أنَّ هناك متغيرات أخرى كانت تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مثل الاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع أسعار النفط وكذلك مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة له.

جدول (١): الاستثمارات العربية البينية والناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨١-٢٠١٧) (مليون دولار)

السنة	الاستثمار البيني العربي (١)	معدل النمو السنوي (٢)	الناتج المحلي الإجمالي (٣)	معدل النمو السنوي (٤)
١٩٨١	7105627475.63001	-	112345	-
١٩٨٢	11798713438.7079	٣٩,٨	112456	٩,٨
١٩٨٣	5638970585.79482	٥٢,٢-	116245	٣,٤
١٩٨٤	6246719369.37016	١٠,٨	11624٩	٣,٢
١٩٨٥	2016875674.73326	٦٧,٧	520050	٥,٤٣
١٩٨٦	2323239876.12081	١٥,٢	574467	٦,٥٤
١٩٨٧	28047556.8856191	٩٨,٨	609295	٧,٩
١٩٨٨	1632039427.10903	٥٧,٢	587646	٦,٨
١٩٨٩	1313650828.2652	١٩,٥-	640059	٧,٨
١٩٩٠	2778949076.94373	١١,٥٤	730783	٨,٢
١٩٩١	2111305591.05692	٢٤,٠٢	719113	٨,٤
١٩٩٢	3466824028.79316	٨٣,٦	724855	٨,٩
١٩٩٣	4324148897.17106	٢٤,٧	818121	٩,٤
١٩٩٤	3368155276.06928	٢٢,٣	959479	٩,٦
١٩٩٥	1430.1	٥٧,٥	1179756	٩,٨
١٩٩٦	2093.5	٤٦,٣٩	1398632	١٠,٦
١٩٩٧	1598.6	-٢٣,٦٤	1638681	١,٤
١٩٩٨	2314.2	٤٤,٧٦	2099996	١,٦
١٩٩٩	2138.4	٧,٦٠	2493428	١,٧
٢٠٠٠	1817.4	١٥,٠١	2754000	١,٥
٢٠٠١	2646.9	٤٥,٦٤	2827557	١,٢
٢٠٠٢	2912.3	١٠,٠٣	2845788	١,٦
٢٠٠٣	3834.6	٣١,٦٧	3357321	١,٧
٢٠٠٤	5957.7	٥٥,٣٧	3337654	٢,٤
٢٠٠٥	37006.8	٥٠,٣	3465782	٢,٧
٢٠٠٦	16504	٥٣,٩٤	3888432	٢,٩
٢٠٠٧	14040	٥٦,٥٨	3479872	٢,٧
٢٠٠٨	35940.3	٥٢,١	474123	٣,٣
٢٠٠٩	19247.6	٥٥,٣	5134532	٣,٨
٢٠١٠	12575	٤٥,٣	5783421	٣,٥
٢٠١١	6816	٥٥,٤	6334563	٢,٨
٢٠١٢	3400	٥٠,١	6014598	٢,٩
٢٠١٣	3563	٤٧,٩	5696543	٢,٧
٢٠١٤	2005.6	٤٣,٧	6770987	٢,٨
٢٠١٥	3967.39	٦٧,٩	7498765	٢,٥
٢٠١٦	3105.27	٦٦,٩	7705432	٢,٧
٢٠١٧	3276.12	٧٨,٩	794320	٠,٨٩-

المصدر: الحقول (٣) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، أعداد مختلفة للمدة ١٩٨١-٢٠١٥، صفحات مختلفة. بيانات متاحة على

الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>

والسنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧): المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ٢٠١٧، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، بيانات متاحة على الموقع

<https://dhaman.net/ar/news.2017>

الحقول (٢،٤) من احتساب الباحث بالاعتماد على المصدر اعلاه.

ثانياً: الجانب التطبيقي: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

١,٢ الطريقة الإحصائية المستخدمة.

قبل البدء بتحليل النتائج لابد لنا من إلقاء الضوء على الإجراءات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة وهي على وفق الآتي:

- اختبار استقرار السلاسل الزمنية ومعرفة درجة التكامل المشترك بينهما.
- اختبار التكامل المشترك لتحديد وجود علاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل.
- نموذج متجهات تصحيح الخطأ لمعرفة اتجاه العلاقة السببية في الأجل الطويل.

• اختبار سببية جرانجر لمعرفة وجود العلاقة في الأجل القصير.

• اختبار استقراره السلاسل الزمنية:

تكون السلسلة الزمنية ساكنة (مستقرة) Stationary عندما تكون متوسطاتها وتبايناتها وتغايراتها ثابتة عبر الزمن أي أن: (فاضل، ١٩٩٩)

$$E(Y_t) = E(Y_{t+k}) = \mu$$

$$\text{var}(Y_t) = E[Y_t - E(Y_t)]^2 = \text{var}(Y_{t+k}) = E[Y_{t+k} - E(Y_{t+k})]^2 = \gamma(0) = \sigma^2 < \infty \quad \forall t$$

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \text{cov}(Y_{t+k}, Y_{t+k+s}) = \gamma(k)$$

في الدراسات التطبيقية تتصف السلاسل الزمنية بالاستقرار (السكون) ونحصل في حالة انعدام صفة الاستقرار على انحدار غالبا ما يكون زائفا Spurious بين متغيرات السلسلة الزمنية (عطيه، ٢٠٠٥).

هناك عدة اختبارات على المستوى التطبيقي يمكن استخدامها لاختبار استقراره السلاسل الزمنية، ومن هذه الاختبارات اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لكونه يعتبر من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، يتم استخدام جذر الوحدة لمعرفة استقراره البواقي ($\hat{\epsilon}_t$) إذ تركز اختبارات جذور الوحدة على فرضية أن البواقي ليست مترابطة بشكل جوهري ومخالفة هذا الفرض يؤدي إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

ومن أهم الاختبارات المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني من جذر الوحدة هي كالاتي:

١. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (DF) Dickey and Fuller (1979).

٢. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (Augmented Dickey and Fuller (ADF).

٣. اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المعمم GLS.

٤. اختبار فيليبس - بيرون Phillips - Perron.

٥. اختبار مضاعف لاغرانج KPSS.

سيتم تطبيق اختبار جذر الوحدة الموسع (Augmented Dickey and Fuller (ADF واختبار فيليبس وبيرون (Pihhhips and Perron (PP على بيانات السلاسل الزمنية في دراستنا الحالية.

١. اختبار جذر الوحدة الموسع (Augmented Dickey and Fuller (ADF: (كنعان وانسام، ٢٠١٢). وهو اختبار يحمل نفس خصائص اختبار جذر الوحدة لديكي فولر (DF) إلا أنه أكثر تطوراً، وتضاف إليه متغيرات متباطئة لازالة مشكلة الارتباط الذاتي ويكون صيغته وفق الاتي:

$$\Delta Y_t = (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{i=1}^h \rho_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots \quad (1)$$

حيث أن h يمثل مدة التباطؤ الأعظم والتي تحدد وفق الصيغة التالية:

$$h_{\max} = \text{int} \left\{ 12(N/100)^{1/\alpha} \right\}$$

int = integr ، N حجم العينة ، α مستوى المعنوية.

والمعادلة (١) بدون حد ثابت واتجاه زمني.

وتكون المعادلة (٢) بدون اتجاه زمني.

$$\Delta Y_t = \alpha + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{i=1}^h \rho_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots \quad (2)$$

أما المعادلة (٣) يوجد الحد الثابت والاتجاه.

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)Y_{t-1} + \sum_{i=1}^h \rho_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots \quad (3)$$

١. اختبار فيليبس وبيرون (Pihhhips and Perron test (1988 PP.

ياخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، فقد اعتمد Pihhhips and Perron نفس التوزيعات المحدودة لاختبار DF و ADF (قبلي، ١٩٩٩).

ويكون هذا الاختبار على اربعة مراحل وهي كالآتي:

١. يتم التقدير بطريقة OLS للنماذج الثلاثة لاختبار Dickey and Fuller ، واستخراج الاحصائيات المرافقة.

$$٢. \hat{\sigma}^2 = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^N \hat{\varepsilon}_t^2 \quad \text{تقدير التباين ذو المدى القصير وفق:}$$

٣. تقدير التباين ذو المدى الطويل S_1^2 ، والذي يسمى المعامل المصحح ، ويتم استخراجه وفق الصيغة التالية:

$$S_1^2 = \frac{1}{N} \sum_{t=1}^N \hat{\varepsilon}_t^2 + 2 \sum_{t=1}^p \left(1 - \frac{i}{p+1}\right) \frac{1}{N} \sum_{t=i+1}^N \hat{\varepsilon}_t \hat{\varepsilon}_{t-1} \quad \dots \quad (4)$$

حيث ان p يمثل عدد التباطؤات المقدره بدلالة عدد المشاهدات N ويكون وفق الآتي:

$$p \approx 4 \left(\frac{N}{100} \right)^{2/9}$$

ثم يتم حساب احصاءة فيليبس وبيرون (PP) وتكون صيغتها وفق الآتي:

$$t_{\rho}^* = \sqrt{h} * \frac{(\hat{\rho}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}} + \frac{N(h-1)\hat{\sigma}_{\hat{\rho}}}{\sqrt{h}} \quad \dots \quad (5)$$

حيث ان: $h = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ ، وتقارن هذه الاحصاءة مع القيم الجدولية لجداول ماك كينون Mackinnon.

التكامل المشترك: Co-integrating

يجرى اختبار التكامل المشترك عندما تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الرتبة، لذا فالهدف من إجراء اختبار جذر الوحدة هو لتحديد رتبة التكامل لكل متغير من المتغيرات حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات كما يشترط البعض أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لاتتجاوز أي من المتغيرات المستقلة أي يرى شرط تساوي السلاسل الزمنية للمتغيرات في درجة التكامل قد لا ينطبق (قصي، ٢٠١٥). فيشير التكامل المشترك الى طريقة يتم الحصول على علاقة طويلة المدى بين متغيرات غير مستقرة او إيجاد طريقة تعديل تمنع الزيادة في خطأ علاقة المدى الطويل.

ويمكن تلخيص فكرة التكامل المشترك بين سلسلتين X و Y اذ كانت السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة (d)

$$X_t \sim I(d)$$

$$Y_t \sim I(d)$$

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t \quad \text{ويرتبط هذين المتغيرين بعلاقة على وفق الآتي:}$$

فالعلاقة اعلاه تكون متكاملة من الدرجة (b) بحيث (b < d) لذا يوجد تكامل بين X_t و Y_t من الدرجة (d,b) وتكتب على وفق الآتي:

$$X_t, \sim CI(d, b)$$

ويطلق على العلاقة الآتية: $Y_t = a_0 + a_1 X_t + U_t$ بدالة انحدار التكامل المشترك. (كنعان وانسام، ٢٠١٢).

• اختبارات التكامل المشترك:

١. اختبار انجل وجرانجر **Engel Granger test** يتضمن هذا الاختبار مرحلتين:

المرحلة الأولى- الشرط الضروري للتكامل المشترك: يجب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة.

المرحلة الثانية- تقدير العلاقة في المدى الطويل: يتحقق الشرط الضروري يتم تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى البعيد بواسطة المربعات الصغرى بحيث تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من الدرجة صفر (بهلول، ٢٠١١).

٢. اختبار دربن واتسن **Durbin Waston test**

يستخدم هذا الإختبار لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرة المستقلة و لتطبيق إختبار (DW Test) نستخدم قيمة (DW) المقدره في معادلة إنحدار التكامل المشترك أو معادلة المدى الطويل ، وتعتمد هذه الطريقة على المقارنة بين القيمة المحسوبة والجدولية ويتم الرفض والقبول وفق لمستوى الدلالة المحدد مسبقا. (بهلول، ٢٠١١).

٣. إختبار جوهانسن – جيسلس **Johansen Juselius test**:

يتفوق هذا الاختبار على الاختبارين السابقين في أنه يعالج التحيز الناتج من أخطاء القياس في العينات الصغيرة أي أنه يصلح للعينات صغيرة الحجم وكذلك عندما تكون عدد المتغيرات أكثر من متغيرين مستقلين. (عابد، ٢٠٠٧)

وسيتم اعتماد هذا الاختبار في دراستنا الحالية ويكون نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على وفق الآتي:

$$\Delta Y_t = \Pi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-1} + \phi D_t + \varepsilon_t \quad \dots \quad (6)$$

بحيث ان:

Π : مصفوفة تحتوي على معلومات عن العلاقة طويلة الاجل ذات رتبة (r) والتي تساوي $\Pi = \alpha \beta'$ فيمثل α سرعة التكيف للمعاملات و β' مصفوفة معاملات العلاقة طويلة الاجل.

ومن اجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين احصائيين هما على وفق الآتي: (كنعان و انسام، ٢٠١٢)

أ- اختبار الأثر **The trace test**

يحسب على وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -N \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_i) \quad \dots \quad (7)$$

تمثل $(\lambda_1, \dots, \lambda_n)$ القيم الذاتية المقدرة لمصفوفة و n تمثل عدد المشاهدات، و تشير فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك اقل أو تساوي r مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المشترك تساوي r حيث r يمثل عدد متجهات التكامل المشترك.

ووجود متجهات للتكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة إلا أن اختبار التكامل المشترك يختبر وجود العلاقة طويلة الأجل، وعند التحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار جوهانسن لا بد لنا من تقدير معادلة التكامل المشترك وذلك من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

ب- اختبار الإمكانية العظمى **The lambda-max test**

يحسب على وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{max}(r, i) = -N \ln(1 - \hat{\lambda}_i) \quad \dots \quad (8)$$

وتختبر فرضية العدم التي تنص على ان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (r) مقابل الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي $(i=r+1)$ ، فعندما تكون القيمة المحسوبة LR اكبر من القيمة الحرجة بمستوى معنوية معين دل ذلك على رفض فرضية العدم التي تشير الى انعدام اي متجه للتكامل المشترك، واذا كان اقل فيدل ذلك على قبول فرضية العدم التي تنص على وجود متجه واحد على الاقل للتكامل المشترك.

كما يوجد اختبار اخر للتكامل يدعى اختبار منهج الحدود (ARDL) Bound Test ويتم استخدام هذا الاختبار في حالة عندما تكون السلاسل الزمنية لنموذج الدراسة يحوي متغيرات مستقرة من الدرجة الصفر والدرجة الاولى أي متكاملة بدرجات غير متساوية او عندما تكون رتبة التكامل غير معروفة، كما تصلح هذه الطريقة للعينات الصغيرة. (Narayan, 2005)

• اختبارات فترة الابطاء المثلثي لنموذج متجه تصحيح الخطأ **VECM**. (Cromwell, 1994)

لتحديد فترة الابطاء المثلثي سيتم اختيار ثلاثة اختبارات وهي على وفق الآتي:

١. اختبار اكايك (AIC) (Akaike information) تكون صيغته على وفق الآتي:

$$AIC = Ln(\det|\sigma^2|) + \frac{2k^2 p}{n} \quad \dots \quad (9)$$

٢. معيار شوارز (Schwarz Criterion) (SC) تكون صيغة هذا المعيار على وفق الآتي

$$SC(p) = Ln(\det|\sigma^2|) + \frac{2k^2 p Ln(N)}{N} \dots (10)$$

٣. معيار المعلومات (HQ) (Hannan & Quinn Information Criterion): وصيغته حسب القانون الآتي:

$$HQ(p) = Ln(\det|\sigma^2|) + \frac{2k^2 p Ln \cdot Ln(N)}{N} \dots (11)$$

حيث ان:

σ^2 : مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة للبواقي.

N: عدد المشاهدات ، k: عدد المعلمات ، p: عدد الابطاء

يختار جميع هذه المعايير عدد الفجوات المتباطئة بالشكل الذي يخفض قيمتها للحد الأدنى، اي توضح ان القيم الصغرى هي القيم المفضلة عند اختيار نموذج المعني.

• نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) Vector Error Correction Model

ان نموذج متجه تصحيح الخطأ هو نموذج انحدار ذاتي الذي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية التبادلية بين المتغيرات المستقرة. وعندما تكون نتائج التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، فإن اتجاه هذه العلاقة يتم تحديده من خلال نموذج متجه تصحيح الخطأ. (VECM) اي معرفة متى تقترب السلسلة الزمنية من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، بمعنى هذا الاختيار له القدرة على اختيار وتقدير العلاقة في المدى الطويل والقصير بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation). (William, 2003)

ووجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعني إمكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) (Vector Autoregressive Model) على هيئة فروق أولى للمتغيرات مع إضافة فجوة زمنية متباطئة (حد تصحيح الخطأ ec_{t-j}) اذ يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الاجل القصير للتوازن في الاجل الطويل، ووضح جوهانسن ان اثرالعلاقة السببية في الأجل القصير تمثلها القيم المتباطئة زمنيا للتغير في المتغيرات المستقلة بينما اثرالعلاقة السببية في الأجل الطويل يمثلها حد تصحيح الخطأ (نبيل وعادل ٢٠١٥)

يستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) للتأكد من اتجاه العلاقة التوازنية (الطويلة والقصيرة الاجل) بين المتغيرات، كما يمكن تطبيقه في حال العينات الصغيرة، واهم شروط هذا التطبيق وجود تكامل مشترك لمتغيرات الدراسة وفقا لطريقة جوهانسن.

وان نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لاختبار اتجاه العلاقة في الأجل الطويل والأجل القصير وفق قانون كالدور لمتغيري دراستنا الحالية (النمو الاقتصادي GDP ، والاستثمارات البينية IF)، سيتم تقديره على وفق الآتي: (قصي، ٢٠١٥)

النموذج الاول: يتم في هذا النموذج اختبار وجود علاقة من نمو الاستثمارات البينية إلى النمو الاقتصادي، وعلى وفق الآتي

$$D(GPD) = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i D(GDP)_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j D(IF)_{t-j} + \theta_1 ec_{t-1} + V_t \dots (12)$$

$$ect_{t-1} = (GDP)_{t-1} + (IF)_{t-1} - \beta_0 \dots (13)$$

النموذج الثاني: يتم في هذا النموذج اختبار وجود علاقة من النمو الاقتصادي إلى نمو الاستثمارات البينية ، وعلى وفق الآتي

$$D(IF) = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i D(IF)_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j D(GPD)_{t-j} + \theta_2 ec_{t-1} + U_t \dots (14)$$

$$ect_{t-1} = (IF)_{t-1} + (GPD)_{t-1} - \beta_0 \dots (15)$$

حيث ان:

D: تمثل الفرق الاول، n ، m: عدد الفجوات الزمنية.

$\left(\sum_{i=1}^m \beta_i D(IF)_{t-i}, \sum_{j=1}^n \beta_j D(GPD)_{t-j} \right)$ او $\left(\sum_{i=1}^m \beta_i D(GDP)_{t-i}, \sum_{j=1}^n \beta_j D(IF)_{t-j} \right)$: التغير في الاجل القصير ، θec_{t-1} : التغير في

الاجل الطويل، U_t او V_t : المتغير العشوائي، θ_2 او θ_1 : معامل التصحيح.

إن الإشارة السالبة لمعامل تصحيح الخطأ تعني أن هناك اختلالاً في التوازن الموجب، مما يتطلب وجود آلية لحدوث تعديلات قصيرة، أي انخفاضاً في الخطأ للعودة للتوازن في المدى الطويل، أو بمعنى آخر فإن ذلك يعني أن قيمة المتغير في الفترة السابقة أعلى من مستوى التوازن، ولذلك فإن قيمة هذا المتغير تبدأ في الانخفاض في الفترة التالية، وذلك لتصحيح (speed of adjustment) الخطأ والعودة إلى التوازن طويل الأجل. حيث إن سرعة التعديلات قاس بقيمة معامل تصحيح الخطأ.

وقد قيمة هذا المعامل ومعنويته الإحصائية تحقق من العلاقة في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة وفق الحالات الآتية:

- إذا كانت قيمة θ_1 سالبة ومعنوية فإن العلاقة السببية ذات الأجل الطويل تكون أحادية الاتجاه من IF إلى GDP ، بمعنى أن المتغير IF يكون ذو تأثير على المتغير GDP.
- إذا كانت قيمة θ_2 سالبة ومعنوية فإن العلاقة السببية ذات الأجل الطويل تكون أحادية الاتجاه من GDP إلى IF ، بمعنى أن المتغير GDP يؤثر على المتغير IF
- إذا كانت قيمة كل من θ_1 و θ_2 في كلا المعادلتين سالبة ومعنوية، فالعلاقة السببية الطويلة الأجل تحديداً ثنائية الاتجاه (تبادلية).
- إذا كانت قيمة هذا المعامل لأي من المعادلتين كلا على حدة أو للمعادلتين معا موجبة فإن ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي أنه بدون أي معنى إحصائي.

• اختبار سببية كرانجر Granger's Causality test

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات نقوم باختبار وجود العلاقة السببية التبادلية في الأجل القصير وتحديد اتجاهها باستخدام اختبار سببية كرانجر Granger وذلك باجراء الخطوات الآتية:

١. نعتبر أن نموذج متجه الانحدار الذاتي المكون من متغيري الدراسة GDP , IF ودرجة التأخير p ويكتب على وفق الآتي:

$$\begin{pmatrix} GDP \\ IF \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \alpha_0 \\ \beta_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} (\alpha_1)_1 & (\beta_1)_1 \\ (\alpha_1)_2 & (\beta_1)_2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} (GDP)_{t-1} \\ (IF)_{t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix} \quad \dots \quad (15)$$

حيث أن:

$$\alpha_0, (\alpha_1)_1, (\alpha_1)_2, (\beta_1)_1, (\beta_1)_2, \text{ مقللمات النموذج. } (i=1,2, \dots, p)$$

ويتم اختبار الفرضيات العدمية على وفق الآتي:

$$H_{01}: (IF) \text{ لا يسبب } (GDP)$$

$$H_{02}: (GDP) \text{ لا يسبب } (IF)$$

ويتم قبول أو رفض فرضية العدم اعتماداً على قيم (F) الإحصائية، حيث يتم رفض فرضية العدم إذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 0.05 (بوشنه، ٢٠١٦).

• الاختبارات القياسية والأحصائية وتحليل النتائج:

قبل تفسير نتائج الاختبارات والطرق الأحصائية والقياسية لابد من توضيح متغيرات الدراسة وهي على وفق الآتي:

- النمو الاقتصادي: معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) وهو معيار يقاس أو يرصد مجموع قيمة السلع والخدمات المختلفة المقدمة الخاصة والعامة خلال فترة زمنية معينة، ويرمز له بالرمز (GDP).
- الاستثمارات البنينية: تعني تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية أو تعني التدفقات الرأسمالية التي تعود إلى مواطنين عرب أو مؤسسات عربية معنوية خارج الدول العربية المضيفة، ويرمز لها بالرمز (IF)

١. اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيري الدراسة:

جدول (٢): نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF) و (PP) لاستقرارية السلاسل الزمنية لبيانات الدراسة

الاختبار	المتغيرات	الحالة							
		المستوى				الفرق الأول			
		ثابت		ثابت واتجاه		ثابت		ثابت واتجاه	
		قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية	قيمة t	الاحتمالية
اختبار ADF	Y	1.710	0.99	-1.306	0.866	-4.529	0.001	-3.869	0.029
	X	-2.679	0.087	-0.607	0.970	-4.641	0.001	-4.985	0.002
اختبار PP	Y	-1.980	0.294	-3.171	0.106	-3.633	0.014	-3.517	0.048
	X	-2.612	0.109	-2.607	0.279	-9.114	0.000	-10.049	0.000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews v.7)

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية التي تم التوصل اليها في جدول (٢) نلاحظ ان المتغيرين النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) والاستثمارات البينية غير مستقرة في مستوياتها واصبحت مستقرة بعد اخذ الفرق الأول هذا ما بينته نتائج اختبار دوكي فولر ADF وفيليس بيرون PP ، اذ جاءت قيمة t المحتسبة اقل من قيمتها الجدولية في المستوى الاصلي للبيانات في كلا الاختبارين وللمتغيرين قيد الدراسة عند مستوى معنوية (5%) مما يدل على عدم استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرين في مستوياتها الاصلية، وبعد اخذ الفرق الأول للبيانات اصبحت قيمة t المحتسبة اكبر من قيمتها الجدولية وفي كلا الاختبارين عند مستوى الدلالة المحدد مسبقا (5%) مما يؤكد ان السلسلتين الزمئيتين للمتغيرين مستقرة عند الفرق الأول، وهذه النتيجة تتفق مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى الا انها تصبح مستقرة في الفرق الأول أو الثاني (Gujarati, 2003).

مما يعني امكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن طبيعة العلاقة المتبادلة بينهما.

٢. اختبار التكامل المشترك Co-integration Test

لاختبار وتقييم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل النمو والاستثمارات البينية ومعرفة عدد المتجهات وطبيعة علاقة التوازن بينهما في المدى الطويل، تم اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن وكما موضح في جدول (٣)

جدول (٣) نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

اختبار الاثر Trace Test				
Hypothesized No. of CE (s) الفرضيات	Eigenvalue(λ) الجذور المميزة	Trace Statistic احصائية الاثر	Critical Value 0.05 القيم الحرجة	P-value الاحتمالية
None*	0.539	31.939	15.495	0.000
At most 1 *	0.128	4.802	3.841	0.028
اختبار الإمكانية العظمى The lambda-max Test				
Hypothesized No. of CE (s) الفرضيات	Eigenvalue(λ) الجذور المميزة	Max Eigen Statistic احصائية الامكان الاعظم	Critical Value 0.05 القيم الحرجة	P-value الاحتمالية
None*	0.539	27.137	14.265	0.000
At most 1 *	0.128	4.802	3.841	0.028

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews v.7)

وبين الجدول (٣) اختبارات الأثر والإمكانية العظمى للنموذج المقترح فنلاحظ ان كلا الاختبارين يمكن من خلالهما معرفة وجود التكامل المشترك بين معدل النمو والاستثمارات البينية للدول العربية. فنجد قيمة احصائية الاثر اكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة اقل من مستوى الدلالة (0.5) مما يدل على ان هناك معادلتين متكاملتين مشتركين بين معدل النمو والاستثمارات البينية للدول العربية عند مستوى الدلالة المحدد مسبقاً. كما نجد ان اختبار القيمة العظمى المحسوبة اكبر من القيم الحرجة عند مستوى دلالة اقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقاً مما يعني رفض الفرضية العدمية الدالة بانعدام أي متجه للتكامل المشترك ويلاحظ وجود متجهين للتكامل المشترك على الأقل. نستنتج من خلال الجدول (٣) توجد علاقة للتكامل المشترك (طويلة الأجل) بين معدل النمو والاستثمارات البينية للدول العربية إلا أنه لم يحدد طبيعة هذه العلاقة، ولتحديد ذلك لابد من تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM .

٣. فترة الإبطاء

قبل التطرق الى تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ لابد من تحديد فترة الإبطاء المثلى للنموذج وكما في جدول (٤):

جدول(٤): نتائج معايير اختيار طول فترة الإبطاء

فترة الإبطاء (Lag)	AIC	SC	HQ
0	77.251	77.340	77.282
1	75.732*	75.998*	75.824*
2	75.769	76.214	75.923

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews v.7)

يتضح من نتائج الجدول (٤) ان فترة الإبطاء المثلى (Lag=1) حسب اختبارات (AIC) و (SBC) و (HQ) اذ اعطى أقل قيمة لهذه المعايير.

٤. تصحيح تقدير نموذج متجه الخطأ VECM: بعد اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيري الدراسة، والذي يتضمن وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل لابد من تحديد اتجاه هذه العلاقة السببية في الأجل، الطويل والقصير، لذا تم اختبار نموذج تصحيح الخطأ وفق قانون "كالدر".

جدول(٥): نتائج متجه تصحيح الخطأ VECM

	معدل النمو (GDP)	الاستثمارات البينية (IF)
CointEq1	-0.011	-0.448
	0.031	0.075
	-0.346	-5.944
D(GDP(-1))	-0.303	35.051
	0.278	164.939
	-1.091	0.213
D(IF(-1))	9.90E-06	-0.243
	(0.0002)	(0.098)
	0.059	-2.474
C	87184.47	-3.94E+08
	278869	1.7E+08
	0.313	-2.379
R ²	0.040	0.640
\bar{R}^2	-0.053	0.605
Log likelihood	-547.511	-771.057
F-statistic	0.433	18.361
Prob(F-statistic)	(0.731)	(0.000)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews v.7)

واظهرت نتائج اختبار تصحيح الخطأ ان تقدير معادلة تصحيح الخطأ للنمو الاقتصادي تكون على وفق الاتي:

$$ect_{t-1} = 1.000(GDP)_{t-1} + 0.004(IF)_{t-1} - 8141610$$

تقدير VECM على وفق الاتي:

$$D(GDP) = 0.011 * ((GDP)_{-1} + 0.004 * (IF)_{-1} - 8141610.3670) + 303 * ((GDP)_{-1} + 0.000009 * (IF)_{-1}) + 87184.47$$

يتضح من جدول(٥) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM فنلاحظ ان قيمة المعلمة المقدرة لمتجه تصحيح الخطأ بلغت (-0.011) وهي قيمة سالبة واقل من الواحد الصحيح وهذا يشير ان متغير (GDP) له قدرة على التصحيح للخلل الناجم عن عدم استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تصل الى (1%)، الا انه لا يوجد هناك دلالة احصائية حسب اختبار t مما يشير الى عدم وجود علاقة طويلة الاجل الاستثمارات البينية الى النمو الاقتصادي. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة حيث أن الزيادة بوحدة واحدة لمتغير $D(IF)_{(t-1)}$ تؤدي الى زيادة في النمو الاقتصادي بمقدار (0.004) تقريبا. اما فيما يتعلق بالعلاقة في الأجل القصير، فإن نتائج اختبار تشير إلى انعدام سببية قصيرة الأجل حسب معنوية اختبار t. كما

نلاحظ احصاءة (F) اذ بلغت (0.433) وهي ليس لها دلالة احصائية عند مستوى اكبر من مستوى الدلالة المحدد مسبقا وهذا يدل على انعدام علاقة سببية قصيرة الاجل من نمو الاستثمارات البينية الى نمو الاقتصاد.

اما فيما يتعلق لتقدير نمو الاستثمارات البينية فان صيغة معامل التصحيح تكون على وفق الاتي:

$$ect_{t-1} = 1.000(IF)_{t-1} + 245.619(GDP)_{t-1} - 200000000$$

تقدير VECM على وفق الاتي:

$$D(IF) = 0.448 * ((IF)_{-1} + 245.619 * (GDP)_{-1} - 1999737320.45) - 0.243 * ((IF)_{-1} + 35.051 * (GDP)_{-1}) - 39400000$$

كما نلاحظ في جدول (5) نتائج نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM فنجد قيمة المعلمة المقدرة لمتجه تصحيح الخطأ بلغت (-0.448) وهي قيمة سالبة واقل من الواحد الصحيح ومعنوية وهذا يشير ان متغير (IF) يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية من كل فترة بنحو (44%)، أي أنه عندما ينحرف الاستثمارات البينية في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل (44%) من هذا الاختلال في الفترة (t-1)، ودلت معنوية المعامل الى وجود علاقة طويلة الاجل بين والاستثمارات البينية والنمو الاقتصادي وفق اختبار t عند مستوى معنوية اقل من مستوى المعنوية المحدد مسبقا. كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة حيث أن الزيادة بوحدة واحدة لمتغير (GDP)_(t-1) تؤدي الى زيادة في نمو الاستثمارات البينية بمقدار (245.619) تقريبا. اما بخصوص العلاقة في الأجل القصير، فإن نتائج اختبار تشير إلى انعدام سببية قصيرة الأجل تتجه من (GDP) الى (IF) حسب معنوية اختبار t. كما نلاحظ احصاءة (F) قد بلغت (18.361) وهي ذات دلالة معنوية عند مستوى دلالة اقل من مستوى الدلالة المحدد مسبقا.

مما سبق نستنتج بقبول فرضية الدراسة الاولى والثالثة بوجود علاقة احادية الاتجاه تتجه من النمو الاقتصادي الى الاستثمارات البينية للدول العربية في الأجل الطويل وانعدام اي علاقة بين المتغيرين في الاجل القصير، والسبب في ذلك يعود إلى الأزمة المالية التي امتدت أثارها إلى كافة القطاعات وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلدان العربية المستمر واندلاع الثورات العربية، وعلى الرغم من ذلك فإن الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية كان يتزايد من بداية مدة الدراسة حتى نهايتها وهذا يدل على أن هناك متغيرات أخرى كانت تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي مثل الاستثمارات الأجنبية والمحلية وارتفاع أسعار النفط وكذلك مساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة له.

5. اختبار سببية كرانجر Granger's Causality test

بعد التوصل الى وجود علاقة سببية احادية طويلة الاجل من GDP الى IF، وعدم وجود اية علاقة للاجل القصير باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ فتم اجراء اختبار سببية كرانجر لاختبار وجود واتجاه العلاقة السببية في الأجل القصير، والنتائج موضحة في جدول (6)

جدول (6): نتائج اختبار سببية كرانجر (Granger test)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (Eviews v.7)

النتيجة	Prob(F-statistic)	F- statistic	عدد المشاهدات	فرضية العدم
قبول	0.964	0.002	35	H ₀ : GDP → IF
قبول	0.834	0.048	35	H ₀ : IF → GDP

نلاحظ نتائج اختبار Granger في الجدول (6) للعلاقة السببية في الأجل القصير عدم رفض فرضية العدم الاولى اذ بلغت قيمة إحصائية (F=0.002) عند مستوى دلالة اكبر من مستوى الدلالة المحدد مسبقا وهذا يعني ان النمو الاقتصادي لا يسبب الى نمو الاستثمارات البينية. كما يتضح قبول فرضية العدم الثانية لان قيمة احصاءة F بلغت (0.048) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة اكبر من مستوى الدلالة المحدد مسبقا، مما يؤدي عدم رفض بان الاستثمارات البينية لا تسبب النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تطابق نتيجة متجه تصحيح الخطأ، لذا نستنتج انعدام اية علاقة سببية بين النمو الاقتصادي ونمو الاستثمارات البينية في الاجل القصير.

الاستنتاجات والتوصيات:

سلطت الدراسة الحالية الضوء على بعض الاستنتاجات يمكن ادراجها على وفق الآتي:

1. تعدد الاستثمارات احد مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكله القروض الخارجية من جانبين مهمين هما الجانب المالي والتنموي وتلجأ الدول إلى المدخرات الأجنبية في حاله عدم كفاية المدخرات المحلية لتحقيق المعدلات المطلوبة للاستثمار وفي كل الأحوال فان المستثمر يهدف إلى تحقيق معدل مقبول من العائد، واستخدام

- أمواله و ضمان استرداد أمواله بدون مخاطر أو بأقل قدر منها و هنا يتطلب أن يكون مناخ الاستثمار ملائماً أو مشجعاً للمستثمر وكلما كانت الظروف الداخلية مستقرة كانت أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي وينقسم الاستثمار إلى نوعين هما المحلي وثانياً الاستثمار الأجنبي وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني (عربياً كان أم أجنبياً) ويعتمد في تمويله على رؤوس الأموال الأجنبية ويصنف الاستثمار إلى نوعين هما الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.
٢. يصنف الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى الدوافع والمحددات التي تؤدي إلى حدوث الاستثمار إلى الاستثمار الذي يبحث عن المصادر والاستثمار الذي يبحث عن الأسواق والاستثمار الذي يبحث عن الكفاءة والاستثمار الذي يبحث عن الأصول الاستراتيجية ويتعلق هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية بقيام الشركات المتعددة الجنسيات بعمليات تملك أو شراكه لخدمه أهدافها الاستراتيجية.
٣. إن للمستثمرين والبلد المضيف عدد من الأهداف والدوافع وعادةً ما يقوم البلد المضيف بالعديد من الإجراءات منها الإدارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار منها الحصول على المواد الخام ، وإيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية، الاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، توفير رؤوس الأموال التي تحتاجها عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان المضيفة للاستثمارات، وتحقيق الأرباح أكثر من الدولة الأم، وتجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر للدولة إلام.
٤. أظهرت النتائج القياسية ان اختبارات الاستقرار باستخدام جذور الوحدة للمتغيرين يكونان غير مستقران في المستوى العام الا أنهما يستقران عند اجراء الفروقات من الدرجة الاولى، وهذا يعني أنهما متكاملتان من الدرجة الأولى (I) ~ I وهذه النتيجة تتفق مع النظرية القياسية. التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير مستقرة في المستوى الا انها تصبح مستقرة في الفرق الأول أو الثاني.
٥. استقرار جميع السلاسل في وتكاملها من نفس الدرجة (I) مكننا من تطبيق التكامل المشترك لجوهانسون الذي أعطت نتائجه وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات على الاجل الطويل.
٦. وجود علاقات سببية طويلة الاجل في اتجاه واحد فقط من النمو الاقتصادي الى الاستثمارات البينية وهذا يتطابق مع فرضية الدراسة الثالثة. فيكون معامل حد تصحيح الخطأ ذا إشارة سالبة ومعنوية إحصائياً، حيث ابتعاد النمو الاقتصادي عن التوازن في الاجل الطويل يصحح في كل فترة زمنية بنسبة 44 %.
٧. عدم وجود علاقة سببية طويلة او قصيرة الاجل من الاستثمارات البينية الى النمو الاقتصادي وهذا ما يدعو لرفض فرضية الدراسة الثانية.
٨. رفض فرضية الدراسة الرابعة اي عدم وجود علاقة سببية ثنائية (تبادلية) بين متغيري الدراسة في الاجل الطويل والقصير.
٩. اكدت النتائج على ما توصلنا اليه من نتائج متجه تصحيح الخطأ انه لا توجد اية علاقة سببية في الاجل القصير بين متغيري الدراسة اعتماداً على اختبار سببية كرانجر.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو جحف. عبد السلام، (١٩٩٩) نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة الشباب الجامعة. ص ١٣.
٢. الاسرج. حسين عبد المطلب، (٢٠٠٥) سياسات تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدول العربية، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد ٨٣. ص ٣.
٣. الجنابي. نبيل مهدي ومطير. عادل فضاله، (٢٠١٥) العلاقة السببية بين التغير في عرض النقود ونمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٨٠-٢٠١٢)، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٧، العدد ٣. ص ١٢٨.
٤. الشبيخة. قصي احمد، (٢٠١٥) دور صناديق الاستثمار الاسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية. ص ٨١، ٧٧-٨٢.
٥. الطائي. فاضل عباس، (١٩٩٩) مقارنة بعض نماذج السلاسل (ARIMA) مع نماذج Trend analysis بالتطبيق على انتاج القطن في العراق للفترة (١٩٤٨-١٩٨٨)، مجلة الرافدين، المجلد ٢، العدد ٥٨، ص ٢٦٢.
٦. الطعان. حاتم فارس، (٢٠١٤) الاستثمار أهدافه ودوافعه، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٦٢، جامعة بغداد. ص ٣٠.
٧. العبدلي. عابد بن عابد، (٢٠١٠) محددات التجارة البينية للدول الاسلامية باستخدام منهج تحليل البائل ، مجلة دراسات اقتصادية اسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، مجلد (١٦)، عدد (١)، جدة. ص ٢-٤٣.
٨. العبدلي. عابد، (٢٠٠٧) محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، عدد ٣٢. ص ٢٤.
٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (٢٠١٧)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، بيانات متاحة على الموقع <https://dhaman.net/ar/news>.
١٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (٢٠١٧) مناخ الاستثمار في الدول العربية مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، الكويت. ص (٣-١٧).

١١. الموقع البريطاني AON، (٢٠١٤) خريطة الأخطار السياسية والأمنية المتعلقة بالإرهاب"، لندن، معلومات متاحة على الموقع: <http://www.wikinvest.com>
١٢. بوخاري، عبد الحميد، (٢٠١٠) الاستثمارات العربية البينية الواقع والأفأ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد ٧، ص ١٧٧.
١٣. بهلول، مفران، (٢٠١١) علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كبي، جامعة الجزائر ٣، الجزائر، ص ٩٠.
١٤. بودهان، موسى، (٢٠٠٦) القوانين الأساسية للاستثمار في الدول، نصوص منقحة وفقاً لأحداث تعديلاتها، الجزائر، دار مدني، ص ١٠.
١٥. حسين، عبد الرزاق حمد و محمد، مهني عبد جسام، (٢٠١٧) دور الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٤)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١، العدد ٣٧، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت، ص ١٦٦-١٨٧.
١٦. حسين، معاوية احمد، (٢٠٠٩) الاستثمار الاجنبي وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية، الرياض، ص ٢.
١٧. خريوش، حسين علي وآخرون، (١٩٩٩) الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ١٨٤.
١٨. زهير، قبلي، (١٩٩٩) تحديد سعر النفط الخام في الاجلين القصير والطويل باستعمال تقنيات التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص ٥٠.
١٩. سعدي، هند، (٢٠١٧) أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية : دراسة قياسية اقتصادية للفترة (١٩٨٠-٢٠١٤)، اطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
٢٠. سويلم، محمد أحمد، (٢٠٠٩) الاستثمارات الأجنبية في مجال العقارات دراسة مقارنة بين القانون والفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، ص ٢٣.
٢١. عبد الرزاق، كنعان عبد اللطيف و الجبوري، انسام خالد حسن، (٢٠١٢) دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية Iraqi Journal for Economic Sciences، السنة العاشرة، العدد الثالث والثلاثون ص ١٤٥، ١٥٤، ١٥٥.
٢٢. عبد الصمد، بوشنه، (٢٠١٦) اختبار علاقة التكامل المشترك لأثر التغير في التداول النقدي على الناتج الداخلي الخام دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص ٣٥.
٢٣. عبد العال، علا عادل علي، (٢٠١٣) دور الاستثمار الاجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان ٦٣-٦٤، ص ٨٠.
٢٤. عطيه، عبد القادر، (٢٠٠٥) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ص ٦٤٣.
٢٥. علي، رعاد و نادية، بلوكاريف، (٢٠١٦) الاستثمار الاجنبي المباشر، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١٥، المجلد ٢، ص ٣٣٩-٣٥١.
٢٦. عوض، فايزة أحمد سعيد، (٢٠١٠) الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد العام، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.
٢٧. محمد، أياد طاهر ومحمد، صلاح حسن، (٢٠١٣) الاستثمار الاجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص ١٠٥.
٢٨. مسعود، يوسف يخلف وآخرون، (٢٠١٤) قانون «كالدور» وتقدير العلاقة بين الإنتاج الصناعي والتنمية الاقتصادية للاقتصاد الليبي دراسة تطبيقية للفترة (١٩٨٥-٢٠١٣)، مجلة بحوث اقتصادية، العددان ٦٩-٧٠، ص ١١٢.
٢٩. موسى، شقيري نوري وآخرون، (٢٠١٢) إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، ص ٢٠.
٣٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، أعداد مختلفة للمدة ١٩٨١-٢٠١٥، صفحات مختلفة، بيانات متاحة على الموقع <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- [1] Cromwell, J. B., Hannan M. J., Labys W. C. and Terraza M., Multivariate tests for Time Series Models, SAGE publications, Inc. California, (1994), p.73-75
- [2] Gujarati, D.N., Basic Econometrics, McGraw-Hill, New York,(2003)
- [3] Narayan, P. The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, 37(17)(2005), p.1979–1990, <https://doi.org/10.1080/00036840500278103>
- [4] William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA,(2003), p.654



Global Journal of Economics and Business
Vol. 5, No. 3, 2018, P. 342- 361
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285



Refaad for Studies and Research
www.refaad.com

Arab investments and their Role in Achieving Economic Growth For the Period (2017-1981) -a Standard Study-²

Sahira Hussein Zain Al-Thalabi

Assistant Professor- Statistics Sciences- Faculty of Management and Economics- University of Basrah- Iraq
sahera_althalabi@yahoo.com

Sakna Jahih Faraj Al-Thalabi

Assistant Professor- Economic Sciences- Basrah and Arabian Gulf Studies Center- Iraq

Risan Abed Imam Khazal

Lecturer- Statistics Sciences- Faculty of Management and Economics- University of Basra- Iraq

Abstract: Most countries consider investment to be an imperative and necessity for economic growth, a sensitive component and an effective tool to promote the economy because of the increase in production capacity and exploitation of human resources, but the management and direction of investment is the key and the necessary destination to serve the economic development

This study aims to test the causal relationship between the growth of the growth of intermediation investments and economic growth in the long and short term, based on the "Caldor" hypothesis. The study covered annual data for the period (2017-1981). And the nature of the equilibrium relationship in the long and short term. The results reached a one-way causal relationship, which tends from economic growth to long-term investment growth. The possible explanation was due to the financial crisis which spread to all sectors Political and social instability in Arab countries and the outbreak of Arab revolutions. Nevertheless, the GDP in the Arab countries was increasing from the beginning of the study period to the end

of this study. This indicates that there were other variables that affected GDP, such as foreign and domestic investments ,As well as the contribution of its constituent economic sectors.

Keywords: Kaldor's Engine-of-Growth ,Inter-investments, economic Growth, Co-integrating ,Vector Error Correction, Granger's Causality.

References:

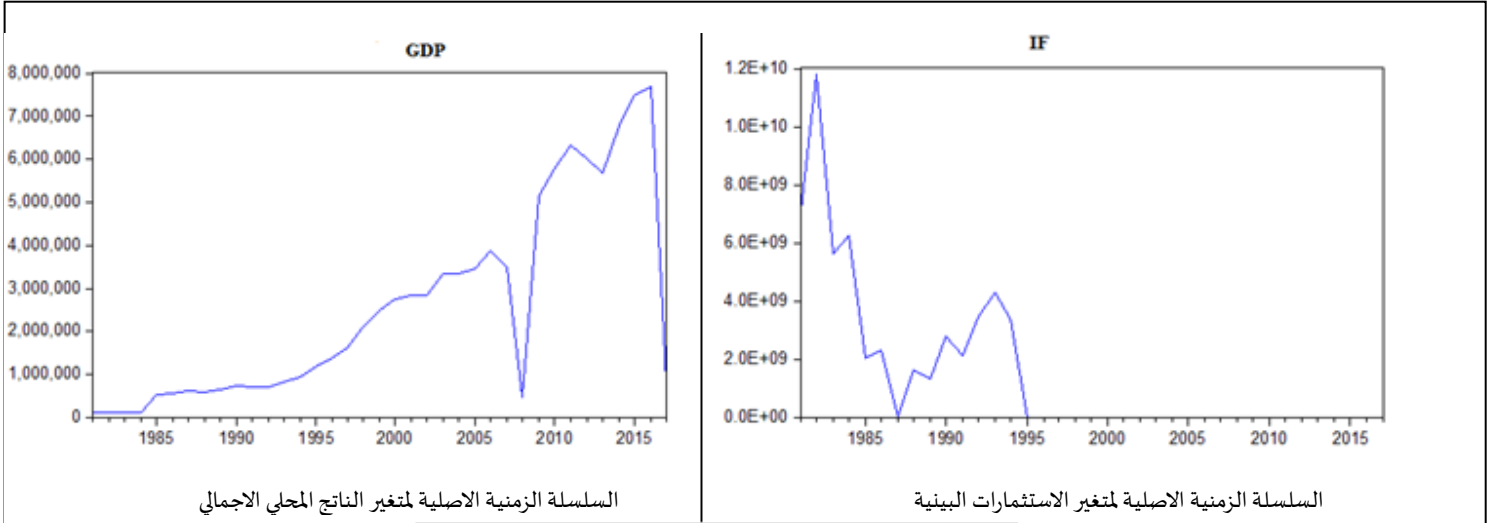
- [1] 'bd Al'al. 'la 'adl 'ly, Dwr Ałstthmar Ałajnby Ghyr Ałmbaşr Fy Tnshyt Ałbwrsh Ałmsryh, Mjlf Bhwth Aqtşadyh 'rbyh, (63-64)(2013),p.80
- [2] 'bd Alrzaq. Kn'an 'bd Ałtyf W Ałjbwry & Anşam Kħald Hsn, Drash Mqarnh Fy Tra'q Tqdyr Anħdar Ałtkaml Ałmsħtrk M' Ttbyq 'mly, Ałmjlh Ał'raqyh Ll'lwmm Ałqtşadyh Iraqi Journal For Economic Sciences, Ałsnġ Ał'ashrt, (33)(2012) p.145,154,155.
- [3] 'bd Ałşmd. Bwshnh, Akħtbar 'laqt Ałtkaml Ałmsħtrk Lāthr Ałtghyr Fy Ałtdawl Ałnqdy 'ly Ałnaġ Ałdakhly Ałkħam Drast Ĥalı Ałjzayr Kħlal Ałftrh 1970-2014. Rşalı Majstyr, Qsm Ał'lwmm Ałqtşadyh, Klyġ Ał'lwmm Ałqtşadyh Wāłtjaryh W'lwmm Ałtsyyr, Ĥam 'ġ Qaşdy Mrbah Wrqlh. Ałjzayr, (2016),p.35

² This research was presented at the Refaad International Conference for Economics and Business, held on 19-20 September- 2018 Istanbul-Turkey

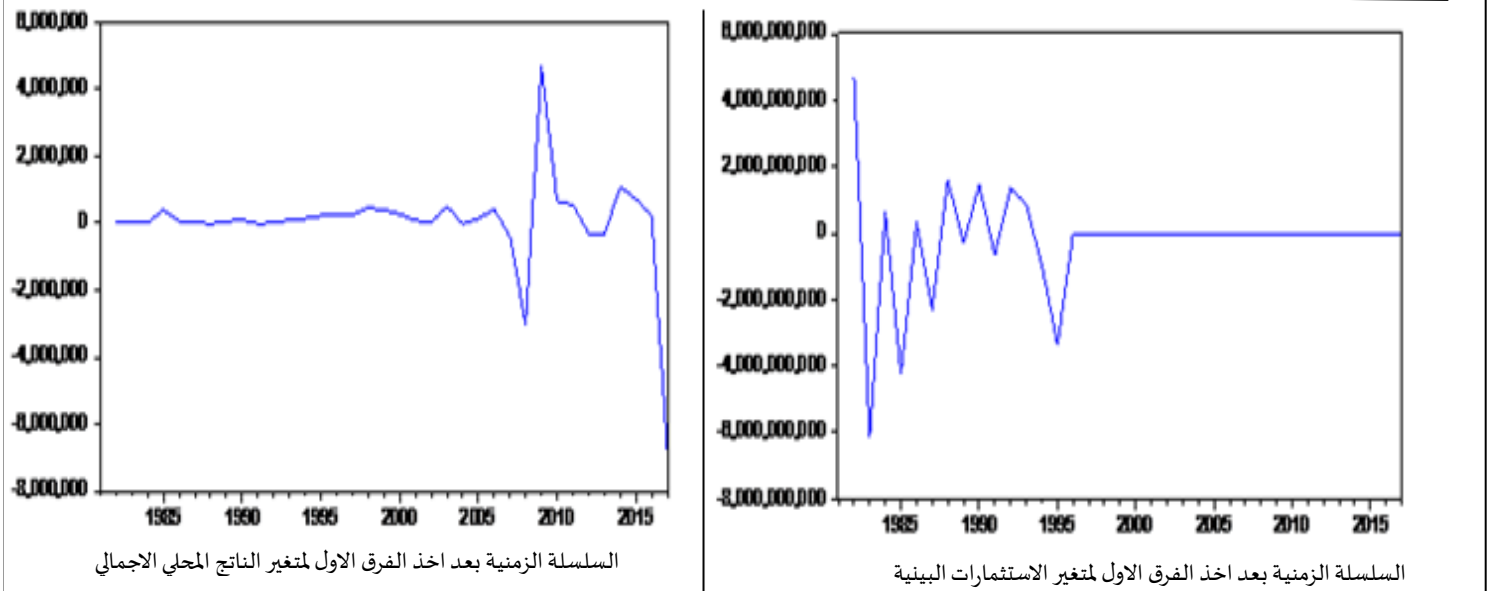
- [4] 'ly. R'ad W Nadyt. Blwkaryf, Alastthmar Alajnby Almbashr, Alanftah Altjary Walnmw Alaqtady Fy Aljzayr: Drast Qyasyt, Mjlt Alaqtad Aljdyd,2(15)(2016),p. 339-351
- [5] 'tyh. 'bd Alqadr, Alhdyth Fy Alaqtad Alqyasy Byn Alnzryh Walttbyq, Alaskndryh: Aldar Aljam'yh Llnshr,(2005),p.643
- [6] 'wd. fayzt ahmd s'yd, alastthmarat al'rbyh albynyh wdwrha fy thqyq altkaml alaqtady al'rby, rsalt majstyr, qsm alaqtad al'am, klyt alaqtad, jam't dn, aljmhwyh alymnyh, (2010)
- [7] Abw Qhf. 'bd Alslam, Nzryat Altdwyl Walastthmarat Alajnbyh, Alaskndryh, Mwssit Alshbab Aljam'h, (1999), p. 13.
- [8] Al'bdly. 'abd Bn 'abd, Mhddat Altjarh Albynyh Lldwl Alaslamyh Bastkhdam Mnhj Thlyl Albanl , Mjlt Drast Aqtadyh Aslamyh, Alm'hd Alaslamy Libhwth Waltdryb, Albnk Alaslamy Ltymnyh, Jdh, 16(1)(2010),p.2-43
- [9] Al'bdly. 'abd, Mhddat Altlb 'ly Wardat Almmlkh Al'rbyh Als'wdy Fy Atar Altkaml Almshtk Wtshyh Alkhta, Mjlt Mrkz Salh Kaml Llaqtad Alaslamy, (32)(2007), p.24
- [10] Alasrj. Hsyn 'bd Almtlb, Syasat Tnmyt Alastthmar Alajnby Almbashr Aly Aldwl Al'rbyh, Rsayl Bnk Alkwyat Alshna'y, (83)(2005), p.3
- [11] Aljnaby. Nbyl Mhdy W Mtyr. 'adl Fdahl, Al'laqh Alsbyh Byn Altghyr Fy 'rd Alnqwd Wnmw Alnatj Almhly Alajmaly Fy Al'raq Llmh (1980-2012), Mjlt Alqadsyh Ll'lwmm Aladaryh Walaqtadyh, 17(3)(2015),p.128
- [12] Almwssh Al'rbyh Ldman Alastthmar, Nshrt Dman Alastthmar, A'dad Mkhtlfh Llmh 1981-2015, Sfhata Mkhtlfh. Byanat Mtahh 'ly Almwq': <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?view=chart>
- [13] Almwssh Al'rbyh Ldman Alastthmar Waytman Alsadrat, Tqyryr Mnakh Alastthmar Fy Aldwl Al'rbyh, (2017), Byanat Mtahh 'ly Almwq', <https://Dhaman.Net/Ar/News>.
- [14] Almwssh Al'rbyh Ldman Alastthmar Waytman Alsadrat, Mnakh Alastthmar Fy Aldwl Al'rbyh Mwshr Dman Ljadhyt Alastthmar, Alkwyat, (2017), p.3-17
- [15] Almwq' Albrytany AON, Khryt Alakhtar Alsyasyh Walamnyh Almt'lqh BalqRhab, Lndn, (2014), M'lwmat Mtahh 'ly Almwq': <http://www.wikinvest.com>
- [16] Alshykhh. Qsy Ahmd, Dwr Snadyq Alastthmar Alaslamyh Fy Thqyq Alnmw Alaqtady- Drash Mqarnh M' Snadyq Alastthmar Altqlydyh, Rsalt Majstyr, Qsm Alaqtad, Klyt Alaqtad, Jam't Dmshq, Aljmhwyh Al'rbyh Alswryh,(2015), p.77,81-82
- [17] Alt'an. Hatm Fars, Alastthmar Ahdafh Wdwaf'h, Mjlt Klyt AlqDarh Walaqtad, Jam't Bghdad, (62)(2014), P.30.
- [18] Alta'yy. Fadl 'bas, Mqarni B'd Lnmadhj Alslasl (Arima) M' Nmadhj Trend Analysis Balttbyq 'ly Antaj Alqtn Fy Al'raq Llftrh (1948-1988), Mjlt Alrafdyn, 2(58)(1999), p.262
- [19] Bhlwl. Mqran, 'laqt Alsadrat Balnmw Alaqtady Khlal Alftrh 1970-2005, Rsalt Majstyr, Klyt Al'lwmm Alaqtadyh W'lwmm Altsyyr, Qsm Al'lwmm Alaqtadyh, Fr' Aqtad Kmy, Jam't Aljzayr 3, Aljzayr, (2011), p.90
- [20] Bwdhan. Mwsy, Alqwanyn Alasasyh Llastthmar Fy Aldwl, Nshw Mnqhh Wfqaa Lahdath T'dylatha, Aljzayr, Dar Mdny,(2006),p.10

- [21] Bwkħary. 'bd Alħmyd, Ałastħmarat Al'rbyh Albynyh Alwaq' Wałafa, Mjlı Albaħth, Ĵam'ı Wrqlh, (7)(2010), p.177
- [22] Cromwell, J. B., Hannan M. J., Labys W. C. and Terraza M., Multivariate tests for Time Series Models, SAGE publications, Inc. California, (1994), p.73-75
- [23] Gujarati, D.N., Basic Econometrics, McGraw-Hill, New York,(2003)
- [24] Ĥsyn. 'bd Alrzaq Ĥmd W Mħmd. Mħnd 'bd, Ĵsam Dwr Ałastħmarat Al'rbyh Albynyh Fy T'zyz Altmyh Alaqtıadyh Fy Albldan Al'rbyh Lmdh (1995-2014), Mjlı Tkryt Ll'lwmm Aładaryh Wałaqıadyh, Klyı Aładarh Wałaqıad, Ĵam'ı Tkryt,1(37)(2017),p.166-187
- [25] Ĥsyn. M'awyh Aħmd, Ałastħmar Alajnby Wāħrh 'ly Alnmw Wałkaml Alaqtıady Fy Dwl Mjls Alt'awn Ldwl Alkhlyj Al'rbyh, Almtıy Alsnwy Alıab' 'ıhr Ljm'yh Alaqtıad Alıwdyh, Alryad, (2009),p.2
- [26] Kħrywıh. Ĥsyn 'ly Wākhwrn, Ałastħmar Byn Alnzryh Wałtbyq, Dar Zħran Llınıhr Wałtwzy' , 'man, Alardn,(1999),p.184
- [27] Mħmd. Ayad Tahr Wmħmd, Şlah Ĥsn, Ałastħmar Alajnby Ghyr Almbaşhr Wan'kaş 'ly Tdawł Alāshm Al'adyh Drash Tbyqyh Fy Swq Al'raq Llāwraq Almalyh, Mjlı Klyı Bghdad Ll'lwmm Alaqtıadyh Alıam'ı, Al'dd Alkħaş Bmwımr Alklyh, (2013), P.105
- [28] Ms'wd. Ywsf Ykħlf Wākhwrn, Qanwn «Kaldwr» Wıqdyr Al'laqtı Byn Ałantaj Alına'y Wałnmyh Alaqtıadyh Llaqtıad Allyby Drastı Tbyqyh Llfrth (1985-2013), Mjlı Bħwth Aqtıadyh, (69- 70)(2014), P.112
- [29] Mwsy, Şhyry Nwry Wākhwrn, Adarı Ałastħmar, Dar Almsyrh Llınıhr Wałtwzy' Wałtba'h, Altb'h Alāwla, 'man, (2012),P.20
- [30] Narayan, P. The saving and investment nexus for China: Evidence from cointegration tests. Applied Economics, 37(17)(2005), p.1979–1990, <https://doi.org/10.1080/00036840500278103>
- [31] S'dy. Ĥnd, Aħhr Ałastħmarat Alajnbyh Almbaşhr 'ly Alnmw Alaqtıady Fy Albldan Al'rbyh: Drastı Qyasyh Aqtıadyh Llfrth(1980-2014), Aħrwhh Dktwrah, Qsm Al'lwmm Altjaryh, Klyı Al'lwmm Alaqtıadyh Wałjaryh W'lwmm Alısyyr, Ĵam'ı Mħmd Bwdıaf Balmsylh, (2017)
- [32] Swylm. Mħmd Aħmd, Ałastħmarat Alajnbyh Fy Mjal Al'qarat Drastı Mqarnh Byn Alqanwn Wałfqh Ałılamy, Altb'h Alāwly, Mnıhāt Alm'arf BalıSkndryh, AłıSkndryh, (2009),p.23.
- [33] William H. Greene, Econometric Analysis, 5th Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA,(2003), p.654
- [34] Zhyr. Qbly, Tħdyd S'r Alıft Alkħam Fy Alajlyn Alısyyr Wałtwyl Bast'mal Tınyat Altkaml Almtıam Wnmdħj Tıhyh Alkħta, Rıalı Majıstyr, Klyı Al'lwmm Alaqtıadyh W'lwmm Alısyyr, Ĵam'ı Alızaıyr,(1999),p.50

الملاحق:



شكل (١): السلسلتين الزمنيتين غير مستقرتين



شكل (٢): السلسلتين الزمنيتين مستقرتين